البَدَاء في العلم الإلهيّ
دراسة مقارنة للمفهوم بين الميرداماد وملا صدرا

محمد علي إسماعيلي
باحث ومتخصِّص في الفلسفة وعلم الكلام. أستاذ في الحوزة العلميَّة.

ملخّص إجمالي:

كانت مسألة البداء، ولا تزال، مسألة فلسفيَّة مهمَّة متعلِّقة بطبيعة ربط الحادث بالقديم، وقد اكتست هالة من الإبهام والغموض لما تكتنزه من تنافٍ مع قضيَّة امتناع التبدُّل والتغيُّر في العلم الإلهيّ. وقد ارتأى البحث دراسة هذه المسألة دراسة فلسفيَّة مقارنة بين مباني الفيلسوف محمد باقر الميرداماد، مؤسِّس مدرسة الحكمة اليمانيَّة، والفيلسوف محمد صدر الدين الشيرازي المعروف بـ "ملا صدرا"، مؤسِّس مدرسة الحكمة المتعالية.

لقد حصر الميرداماد البداء في الأمور التكوينيَّة في عالم «الزمان» (المادَّة) بسبب محدوديَّة زمان الإفاضة وعدم استمرار سيلانه من جانب العلَّة الفاعلة، إذ إنَّ عالم «الدّهر» و«السّرمد» لا يقبلان البداء، في حين قسَّمه ملا صدرا إلى بداءٍ ثبوتيٍّ وبداءٍ إثباتيٍّ. وأما البَداء الثبوتيُّ فهو وقوع المحو والإثبات في النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة باعتبار أنَّها مرتبة من مراتب العلم الإلهيِّ، في حين أن الإثباتيُّ هو اتصال نفوس الأنبياء والأولياء بالنفوس الجزئيَّة الفلكيَّة فتتلقّى خبرين مختلفين يرتبطان بموضوعٍ واحد.

* * *

كلمات مفتاحيَّة: البداء، النَّسخ، القضاء والقدر، اللَّوح المحفوظ، لوح المحو والإثبات.

علوم المعارف
العدد السابع - 1445هـ - خريف 2023م

تمهيد:

البداء لغةً، هو الظهور بعد خفاء والعلم بعد جهل[2]، وقد نسبته الروايات إلى الله عزَّ وجلّ[3]. فقد ورد «ما عبد الله بشيء مثل البداء»[4]، و « ما عظم الله بمثل البداء»[5]، ممَّا يعني الخصوصيَّة الاصطلاحيَّة والميزة المعرفيَّة التي تحملها هذه المفردة العقديَّة، خصوصًا أنَّها موجودة في جميع مصادر المسلمين الحديثيَّة.[6]

وقد ذكر علماء الإماميَّة الكثير من الأبحاث حول البداء في كتبهم الفلسفيَّة - الكلاميَّة والتفسيريَّة، كالفيلسوف محمد باقر الميرداماد في كتابه «نبراس الضياء»، وفق أسس مدرسته الفلسفيَّة (الحكمة اليمانيَّة)، والفيلسوف صدر الدين الشيرازي المعروف بملا صدرا وفق موروث الفلسفة الحِكَميِّ وأسس مدرسته (الحكمة المتعالية)[7].

هذا المقال دراسة تحليليَّة – نقديَّة مقارنة في تبيين عقيدة البداء عند هذين العلمين، للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي حقيقة البداء، وكيف تتمُّ عمليَّة المحو والإثبات؟
2. ما هي العلاقة بين البداء والنَّسخ؟
3. ما هي دائرة وقوع البداء في مراتب العلم الإلهيِّ ومجموع عوالم الوجود؟
4. هل نسبة البداء إلى الله تعالى نسبة حقيقية أو مجازية على نحو الإرسال؟

---

* ـ المصدر: مجلة «تحقيقات كلامي»، وهي مجلَّة علميَّة محكَّمة تصدر عن حلقة الكلام الإسلامي في الحوزة العلميَّة، السنة السادسة، العدد 21، صيف 1397هـ ش.

* ـ تمت كتابة هذاالمقال تحت إشراف الدكتور علي رضا كاوند عضو الهيئة العلمية في جامعة علوخم ومعارف القرآن الكريم، والدكتور حسن رضايي هفتادر الأستاذ المساعد في جامعة طهران.

* ـ ترجمة: د. علي هاشم- باحث متخصص في فلسفة الدين – لبنان.

[2] - الفراهيدي الخليل، ترتيب كتاب العين، ج8، ص:83؛ إبن الأثير مبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج1، ص: 109؛ الراغب الأصفهاني حسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، ج1، ص: 113.

[3]- الكليني محمد بن يعقوب، الكافي، ج1، ص: 194؛ الصدوق محمد بن علي، الاعتقادات، ص: 321؛ المجلسي محمد باقر، بحار الأنوار، ج4، ص: 92.

[4]- الكليني محمد بن يعقوب، الكافي، ج1، ص: 146.
عن الإمام الباقر عليه السلام: مَا عُبِدَ اَللَّهُ بِشَيْءٍ مِثْلِ اَلْبَدَاءِ.

[5]- الصدوق محمد بن علي، التوحيد، ص: 333.
عن الإمام الصادق عليه السلام: ما عُظِّمَ اللّهُ عزّ وجلّ بمثلِ البَداءِ.

[6]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 7-8.

[7]- علمًا أنّ الميرداماد هو أستاذ صدر المتألّهين.

حقيقة البداء:

فسَّر البعضُ البَدَاء بثلاثة معانٍ:

ـ البداءُ في العلم، بمعنى ظهور علم جديد على خلاف العلم السَّابق.

ـ البداء في الإرادة، بمعنى ظهور إرادة حكم جديد على خلاف إرادة الحكم السابق.

ـ البداء في الأمر، بمعنى ظهور أمر جديد على خلاف الأمر السابق.[1]

لكن الصّحيح أنَّ هذه الأمور هي مصاديق البداء على نحو الحمل الشائع وليست مفاهيم أوليَّة ماهويَّة، إذ لا خلاف بين المحقِّقين على مستوى المفهوم، وإنَّما الخلاف في كيفيَّة تحقُّقه وآليَّة تواضعه، وقد انحصرت نظريَّاتهم في محورين:

ـ الظهور بعد الخفاء يستلزم التغيُّر في العلم، فما هو موضوع هذا التغيُّر الذي نسبته الروايات إلى الله عزّ وجلّ، هل هو على نحو الإسناد الحقيقيِّ أو المجازيّ؟

تحديد العلاقة بين البداء والنَّسخ، فهل هما واحدٌ أو لا، وهل هما من مقولتي العام والخاص أو لا؟

في المحور الأول جرى تقديم طائفة من النظريات، لكننا نشير إلى أربع:

الأولى: إنَّ التغيُّر يقع في العلم الإلهيِّ، فالظهور بعد الخفاء يُنسب حقيقة إلى الله تعالى.[2]

الثانية: إنَّ التغيُّر يقع في المعلوم، إذ لا مجال للتغيُّر في العلم الإلهيِّ، وبالتالي لا مجال للبداء فيه وإنما الذي يتغيَّر هو المتعلَّق، أي المعلوم، وفق المصالح والمفاسد والحكم الإلهيَّة. فالإسناد إلى الله، أي الظهور بعد خفاء، إسناد مجازيٌّ لا على نحو الحقيقة، فالتغيُّر في البداء ناظر إلى مقام الفعل الإلهيِّ.[3]

الثالثة: إنَّ التغيُّر يقع في لوح المحو والإثبات، لكن لا على نحو ما قرَّبه الفلاسفة، إذ لا نعلم حقيقة ما هو لوح المحو والاثبات.[4]

---

[1]- الشهرستاني محمد عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق محمد بدران، ج1، ص: 171- 172؛ صدر المتألِّهين محمد، شرح أصول الكافي، ج4، ص: 178.

قال الشهرستاني في الملل والنحل: والبداء له معان:

البداء في العلم، وهو أن يظهر له خلاف ما علم، ولا أظن عاقلاً يعتقد هذا الاعتقاد.

والبداء في الإرادة، وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم.

والبداء في الأمر، وهو أن يأمر بشيء ثم يأمر بشيء آخر بعده بخلاف ذلك.

[2]- وقد نسب هذا القول إلى السيد المرتضى، راجع: المرتضى علي بن حسين، رسائل الشريف المرتضى، ج1، ص: 116؛ المجلسي محمد باقر، بحار الأنوار، ج4، ص: 126.

[3]- وقد نسب هذا القول إلى الشيخ الصدوق، راجع: الصدوق محمد بن علي، التوحيد، ص: 335؛ الاعتقادات، ص: 429.

[4]- وقد نسب هذا القول إلى العلاَّمة المجلسي، مرآة العقول، ج2، ص: 131 – 132.

ولا يخفى على المتتبع مخالفة العلاَّمة المجلسي لطريقة الفلاسفة ومشربهم في مقاربة المعارف الوحيانيَّة، راجع العلاَّمة الطباطبائي في حاشيته على بحار الأنوار، ج1، ص100، 104، 139، 147، 194، 218، وكذلك قول العلاَّمة المجلسي في البحار، ج8، ص: 326.

الرابعة: إنَّ التغير يقع في غير علم الله تعالى، كعلم الملائكة أو علم الناس.[1]

وكذلك قدَّمت للمحور الثاني نظريَّات عدَّة، منها:

1. النسخ والبداء متَّحدان ذاتًا مختلفان اعتبارًا لجهة زمان الناسخ والمنسوخ، أي المتغيِّر، فهو في البداء واحدٌ وفي النسخ متعدِّد.[2]
2. النسخ والبداء متَّحدان ذاتًا مختلفان موردًا، فمورد النسخ هو الأمور التشريعيَّة بنما مورد البداء هو الأمور التكوينيَّة.[3]
3. البداء أعمُّ والنسخ أخصُّ، لشمول البداء الأمور التكوينيَّة والتشريعيَّة بينما يختصُّ النسخ بالأمور التشريعيَّة.[4]
4. البداء والنسخ متباينان ليسا من سنخ واحد، لأنَّ النسخ عبارة عن انتهاء زمان الحكم، فلا تغيُّر أبدًا لا من جهة العلم ولا من جهة الحكم، غايته أنَّ النسخ تعلَّق بزمن محصورٍ ومحدود، بخلاف البداء الذي هو تغيُّر وتبدُّل الحكم نفسه.[5]

البداء في المنظومة المعرفيَّة للميرداماد:

تتجلَّى حقيقة البداء في المنظومة المعرفيَّة للميرداماد في كونه مبيِّنًا لكيفيَّة ارتباط الحادث بالقديم والمتغيِّر بالثابت، لا أنَّه متشارك مع غيره من المفاهيم المعرفيَّة التي تقارب المسائل الغيبيَّة والماورائيَّة، فليس البداء هو القضاء[6] لأنَّ القضاء يتعلَّق بكلِّ شيء بخلاف البداء.[7]

فالبداء مختصٌّ بالأمور التكوينيَّة مبيّن لانقطاع الإفاضة وسيلان الأمر التكوينيِّ، فحقيقته ترجع إلى محدوديَّة الزمان في متعلَّقات الإفاضة، فالإفاضة الوجوديَّة مختصَّة بزمان خاصٍّ في هذا النظام الأصلح، وهي متوقِّفة على شروط ومعدَّات محدَّدة خاضعة لاختلاف القابليَّات والاستعدادات. أمَّا مرجع البداء فيعود إلى الضيق الزماني والمحدوديَّة في إفاضة الوجود، لا أنَّ مرجعه إلى رفع المعلول في زمان وجوده[8]، ذلك لأنَّ انعدام وجود المعلول يُتصوَّر على نحوين:

---

[1]- وينسب هذا الأمر القول إلى الشيخ المفيد، راجع المفيد محمد بن النعمان، أوائل المقالات، ص: 65؛ والفيض الكاشاني، راجع الكاشاني محسن، الوافي، ج1، ص: 506.

[2]- وينسب هذا القول إلى السيد المرتضى، راجع المرتضى علي بن حسين، رسائل الشريف المرتضى، ج1، ص: 116.

[3]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 55.

[4]- الصدوق محمد بن علي، التوحيد، ص: 335.

[5]- صدر المتألّهين محمد، شرح أصول الكافي، ج4، ص: 185.

[6]- إبن الأثير مبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج1، ص: 109.

[7]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 57.

[8]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص:56.

ـ انعدام وجود المعلول لمحدوديَّة زمان الإفاضة من جهة العلَّة الفاعلة، والتي بدورها ترجع إلى عدم تحقُّق الشروط والمعدَّات.

ـ انعدام وجود المعلول مع تماميَّة العلَّة، بمعنى اختيار العلَّة التامَّة إعدامه مع تماميَّة جميع المقدِّمات.

ـ والبداء يرفع وجود المعلول على النحو الأول لا الثاني، إذ حيطة وقوعه هو عالم الزمان[1]، كما أنَّ الثاني لا مجال له لوجوب وجود المعلول مع علَّته التامَّة.

ـ والبداء في عالم المادَّة على نحوين أيضًا:

ـ إعدام موجود ماديٍّ بسبب محدوديَّة زمان إفاضة الوجود من جهة العلَّة الفاعلة.

ـ إيجاد موجود ماديٍّ بسبب إفاضة الوجود من جهة العلَّة الفاعلة.

وهو بذلك يشمل «المحو والإثبات» و «الإثبات والمحو»[2]، ويقع تارة بعد تحقُّق الموجود الزمانيِّ وأخرى قبل تحققه.[3]

من هنا فإنَّ البداء في المنظومة المعرفيَّة للميرداماد عبارة عن كلِّ تغيرٌّ وتبدُّل يحصل في عالم المادة، وهذا مخالف لظهور الروايات التي تؤكِّد أنَّ البداء حالة استثنائيَّة خاصَّة[4] لا أنَّها سجيَّة عامَّة في عالم الخليقة، وهو نفسه قد نصَّ على ذلك بقوله: «إنَّ النسخ ليس هو كلَّ انتهاء لزمن الحكم، بل هو انتهاء لكلِّ زمن حكمٍ كان من المتوقَّع أن يستمرَّ ويبقى ولم يكن في خطاب الشارع أيُّ قرينة على توقيته. وكذلك البداء ليس هو مطلق المحو والإثبات في عالم المادة، بل هو المحو والإثبات على خلاف ما هو متوقع، وهو أمر خارق للعادة والطبيعة».[5]

حقيقة البداء في منظومة ملا صدرا

قدم ملا صدرا نظرة جامعة للبداء، وقد قبل، كما غيره من الفلاسفة، أنّه، أي البداء، غير القضاء، وبيّن وقوعه في عالمَي الثبوت والإثبات، في بعض مراتب العلم الإلهيِّ (لوح المحو والإثبات – النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة)، كما أبان جهة الارتباط بين النفوس الفلكيَّة وبين الله ومقايسة البداء مع النسخ وتفاوتهما.

---

[1]- الميرداماد محمد باقر، القبسات، ص: 423.

[2]- المصدر نفسه، ص: 449.

[3]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص:118.
حاله في ذلك حال النسخ الذي يقع تارة بعد امتثال الحكم من قبل المكلفين وأخرى قبل امتثاله.

[4]- الكليني محمد بن يعقوب، الكافي، ج1، ص:197.

[5]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص:118.

علوم المبدأ والمعاد
العدد السابع - 1445هـ - خريف 2023م

مراتب العلم الإلهيّ:

يرى ملا صدرا الى مراتب العلم الإلهيّ[1] على الوجه التالي:

1. العناية- العلم الذاتيُّ الإلهيّ:

العناية هي علم الله تعالى بالممكنات في مرتبة بالذات، فالعلم العنائيُّ[2] هو وجود الواجب تعالى من حيث انكشاف جميع موجودات العالم في النظام الأحسن[3].

2. القلم- العقل الأول:

وهو محل صور جميع مخلوقات العالم من البداية إلى النهاية منطبعة فيه بهيئة بسيطة متعالية عن شوائب الكثرات التفصيليَّة[4].

وللعقل الأول أسماء متعددة منها: القلم الأعلى، أم الكتاب، الروح الأعظم، الملك المقرب، الممكن الأشرف.[5]

3. القضاء[6]:

وهو على قسمين، قضاء ذاتيٌّ وهو الصور العلميَّة لجميع الموجودات في العلم الإلهيِّ، قديم بقدم الذات، وهو العناية الذاتيَّة (العلم الإلهيُّ الذاتيُّ) الذي هو عين ذات الواجب تعالى[7]، وقضاء فعلي، وهو الصور العقليَّة لجميع الموجودات به نحو كليٍّ وعارٍ عن الزمان في عالم العقل.[8]

---

[1]- ملا صدرا، تفسير القرآن الكريم، ج2، ص: 294؛ شرح أصول الكافي، ج4، ص: 206.

[2]- العناية، وهي عبارة عن علمه تعالى بالأشياء في مرتبة ذاته علماً مقدّسًا عن شوب الإمكان والتركيب بحيث تنكشف له الموجودات الواقعة في عالم الإمكان على أتمّ نظام وهي على بسيط واجب لذاته قائم بذاته ناشئ عنه العلوم التفصيليّة، لا أنّها فيه.

[3]- ملا صدر، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، ج6، ص: 291؛ المبدأ والمعاد، ص: 223؛ شرح أصول الكافي، ج3، ص: 211؛ تفسير القرآن الكريم، ج2، ص: 293.

[4]- ملا صدرا صدر المتألّهين محمد، المبدأ والمعاد، ص: 224.

والقلم عبارة عن الجواهر القدسيّة، وهي العقول المترتّبة في الشرف والكمال على مرتبة في القرب منه تعالى إلى العقل العاشر المؤثّر بنوريّته الضعيفة في النفوس السماويّة والناطقة باعتبار كونها مصوّرة لصور المعلومات، ناقشة في قوابل النفوس والأجرام على وجه التجدّد. وهذه أصول وفروعها كلّ ما في الوجود من موضع شعور كالنفوس والقوى الحيوانيّة الوهميّة والخياليّة وغيرها من المدارك والمشاعر.

[5]- ملا صدرا، المبدأ والمعاد، ص: 224؛ الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، ج6، ص: 293.

[6]- القضاء، ويقال له : « أمّ الكتاب » وهو عبارة عن صور علميّة لازمة لذاته بلا جعل وتأثير وتأثّر، وليست من أجزاء العالم؛ إذ ليس لها جهة عدميّة، والإمكانات واقعيّة، فهو صور علم الله قائمة بالذات، باقية ببقاء الله تعالى، وهو الذي لا يردّ ولا يبدّل.

[7]- ملا صدرا، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، ج6، ص: 291.

[8]- ملا صدرا، المبدأ والمعاد، ص: 224.

4. اللّوح المحفوظ أو أم الكتاب:

وهو النفس الكليَّة الفلكيَّة[1]، تنتقش فيها جميع الحوادث بدءًا ومستقبلاً، وهي متعلِّقة بالأجرام الفلكيَّة[2]، ولها حركات جوهريَّة سيَّالة على الدوام[3]، ولا يضُّر في كونه لوحًا محفوظًا لسببين:

ـ حفظه للصّور المُفاضة من قبل العقل الأول.

ـ اتحاده مع العقل الفعال.[4]

5. لوح المحو والإثبات:

وفيه النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة التي تكون فيها صور الموجودات الجزئيَّة المتشخّصة متطابقة مع الحقيقة الماديَّة الخارجيَّة لها، وفيه يتحقَّق السيلان والتغيُّر والتبديل بخلاف اللّوح المحفوظ الذي لا تغيُّر فيه ولا تبدُّل.[5]

6. القدر الإلهيّ:

أو القدر العلميّ[6] وهو وجود صور جميع الموجودات في عالم النفس السماويِّ على الوجه الجزئيِّ مطابقة لما في موادِّها الخارجيَّة الشخصيَّة، مستندة إلى أسبابها وعللها واجبة بها، لازمة لأوقاتها المعيّنة وأمكنتها المخصوصة، ومحلّه لوح المحو والإثبات أي النفوس المنطبعة الفلكية.[7]

وصاغ ملا صدرا بيانه في البداء مستفيدًا من فكرة النفس الفلكيَّة، إذ هي النفس الفلكيَّة المجرَّدة،

---

[1]- واللّوح على قسمين : الأوّل: اللّوح المحفوظ. والثاني: لوح المحو والإثبات.

والأوّل:عبارة عن النفس الكلّيّة الفلكيّة لاسيّما الفلك الأقصى؛ إذ كلّ ما جرى في العالم، أو يجري مكتوب مثبت فيها، وكونها لوحًا محفوظًا باعتبار انحفاض صورها الفائضة عليها على الدوام.

والثاني: عبارة عن النفوس المنطبعة الفلكيّة فإنّه تنتقش فيها صور جزئيّة متشخّصة بأشكال وهيئات مقدّرة مقارنة لأوقات معيّنة على مثال ما يظهر في المادّة الخارجيّة، وهذه الصور ـ لجزئيّتها وشخصيّتها ـ متبدّلة متجدّدة مستمرّة على نسق واحد، كالكبريات الكلّيّة.

[2]- كالنفوس الجزئيَّة الفلكيَّة.

[3]- نقل المحقّق الخوانساريّ نحو هذا القول عن بعض المحقّقين. انظر « الحاشية على حاشية الخفري على شرح التجريد » : 238 ـ 240.

ولمزيد الاطّلاع على مراتب علم الواجب تقدَّست أسماؤه راجع « شرح الإشارات والتنبيهات » 3 : 151 ـ 152 و 317 ـ 318 ؛ « المبدأ والمعاد » للصدر الشيرازيّ : 124 ـ 128 ؛ « الأسفار الأربعة » 6 : 290 ـ 306 ؛ « شوارق الإلهام » : 550 ـ 554 ؛ « شرح المنظومة» : 175 ـ 177.

[4]- ملا صدرا، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، ج6، ص:295..

[5]- ملا صدرا، المصدر نفسه؛ وشرح أصول الكافي، ج4، ص: 142.

[6]- القدر، ويقال له : « كتاب المحو والإثبات » وهو عبارة عن وجود صور الموجودات في عالم النفس السماويِّ على الوجه الجزئيِّ، مطابقة لما في موادِّها الخارجيَّة الشخصيَّة، مستندة إلى أسبابها وعللها، واجبة بها، لازمة لأوقاتها المعيّنة وأمكنتها المخصوصة، ويشملها القضاء شمول العناية للقضاء، بمعنى أنَّ العالي إجمال للسافل، والسافل تفصيل للعالي، ومحلّهما اللّوح والقلم، الأوّل على سبيل الانفعال، والثاني على سبيل الفعل والحفظ.

[7]- ملا صدرا، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، ج6، ص: 295؛ شرح أصول الكافي، ج4، ص: 142.

علوم المبدأ والمعاد
العدد السابع - 1445هـ - خريف 2023م

وهي اللَّوح المحفوظ، والنفس الجزئيَّة المنطبعة في جرم الفلك، وهي لوح المحو والإثبات[1]، وهما مرتبتان من مراتب العلم والكتاب المبين[2] مترتبتان في صيرورة الإفاضة حيث تفاض صور جميع موجودات عالم الطبيعة بشكل كليٍّ من جهة العقل الفعَّال على النفس الكليَّة الفلكيَّة المتعلِّقة بالأجرام حالها حال النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة، من دون محوٍ ولا إثبات، بما فيها من حركة جوهريَّة وسيلان،[3]، ومنها تفاض، من ثمّ، على النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة التي فيها الصور بهيئة متشخِّصة متعيّنة متصاحبة مع الخصائص الزمكانيَّة بما فيها من حركة جوهريَّة وسيلان، وفيها يقع المحو والإثبات[4] والبداء[5].

ورغم قبول الفلاسفة والحكماء وقوع المحو والإثبات في النفوس الفلكيَّة، إلاَّ أنَّهم اختلفوا في كيفيَّة وقوعهما، يظهر هذا لمن طالع مصنَّفاتهم وحواشيهم[6].

بيان كيفيَّة وقوع المحو والإثبات:

تارة يكون وقوع حوادث عالم الطبيعة معلولاً لأسباب طبيعيَّة وأخرى لأسباب ما ورائيَّة، كما أنّ تأثير العلل الماورائيَّة تارةً يكون لأسباب طبيعيَّة وأخرى لأسباب ماورائيَّة، وما هو مرتبط بالبداء هو تأثير الأسباب الماورائيَّة التي تكون مناشئ تأثيرها أسبابًا طبيعيَّة[7] كالدُّعاء[8]، إذ قد يقرب أن تكون النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة قد اطّلعت على أنَّ موت زيد سيكون في زمان معينَّ من دون علمها بأنَّه سيقوم بدفع صدقة قبله[9]، وبعد علمها بالسبب الذي أبقاه على قيد الحياة تقوم باستكتاب زمان متعيّن آخر لوفاته. فالبداء هو هذا المحو والإثبات في النفوس الفلكيَّة الجزئيَّة بمتابعة الأسباب الطبيعيَّة كالدعاء والصدقة وصلة الرحم والإحسان وغيره.[10]

هذا على مستوى البداء في عالم الثبوت، أمَّا البداء في عالم الإثبات فبيانه أنَّ حقيقة الوحي هي

---

[1]- ملا صدرا، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، ج6، ص: 295؛ والمبدأ والمعاد، ص: 226.
[2]- ملا صدرا، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، ج6، ص: 295.
[3]- المصدر نفسه.
[4]- المصدر نفسه، والمبدأ والمعاد، ص: 224.
[5]- السهروردي شهاب الدين، مجموعة مصنَّفات شيخ الإشراق، ج3، ص: 237.
[6]- بين ملا صدرا في حاشيته على حكمة الإشراق نحوين من نواحي المحو والإثبات، كما بينّ نحوًا ثالثًا في الأسفار وشرح أصول الكافي، بفارق أنّ النحوين الأوَّلين لم يلحظا تأثير الأفعال الاختياريَّة بينما النحو الثالث ناظر إلى ذلك.
[7]- الدعاء مثلاً والتضرُّع في عالم الطبيعة يؤثِّر على النفوس الفلكيَّة الجزئيَّة التي بدورها تؤثِّر على عالم الطبيعة، ومن ثمَّ يقوم القلم الذي هو فوق هذه النفوس، نسبة إلى هذا التأثير، بمحو وإثبات ما هو متناسب مع طبيعة مضمون الدعاء بمحو أشياء وإثبات أخرى. راجع: ملا صدرا، شرح أصول الكافي، ج4، ص: 191؛ الأسفار، ج6، ص397.
[8]- يرى ملا صدرا أنّ تأثُّر النفوس الفلكيَّة الجزئيَّة من الأسباب الطبيعيَّة مثل الدعاء موافق تمامًا للواقع كما يمكن قبولها في سياق جزئيَّتها وتعلُّقها بالأجسام والأجرام الفلكيَّة. راجع: ملا صدرا، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة،ج6، ص: 397.
[9] مما يعني عدم موته في الوقت المعين رغم علم النفوس الجزئية الفلكية بذلك.
[10]- ملا صدرا، شرح أصول الكافي، ج4، ص: 190.

اتصال نفس النبيِّ أو الوليِّ بموجودات عالم العقل ونفوس الأفلاك، النفس الكليَّة الفلكيَّة (اللَّوح المحفوظ) والنفوس الجزئيَّة الفلكيَّة (لوح المحو والإثبات)[1]، فيتلقّون العلوم والمعارف منها ومن ثمَّ يقومون ببيانها للناس كما هي، بسبب عصمتهم وحفظهم، ولسلوك ربّهم بين أيديهم رصدًا[2]، ومن ثمّ تتَّصل نفوسهم مرَّة أخرى بهذه النفوس الجزئيَّة، وتتلقَّى علومًا ومعارف أخرى مغايرة[3]، فيقومون ببيانها للناس أيضًا، والأمران صادقان والأنبياء صادقون حيث أخبروا عين الحقيقة، لكنّ الحقيقة التي أثبتت في نفوس الأفلاك قد تغيَّرت فاختلفت أخبارهم تبعًا لهذا التغير[4]، وهذا كلّه في مراتب ما دون القضاء[5]، وهو البداء الإثباتيّ[6].

البداء والنسخ في المنظومة المعرفيَّة للميرداماد:

تقدَّم ذكر الأقوال في تمييز الرابطة بين البداء والنسخ، ويرى الميرداماد أنَّ البداء والنسخ حقيقة واحدة تختلف في الحيثيَّات، فحيثيَّة البداء في الأمور التكوينيَّة بينما حيثيَّة النسخ في الأمور التشريعيَّة، والتغيرُّ في الأحكام الشرعيَّة يعني انتهاء الحكم التشريعيُّ وانقطاع سيلانه بسبب محدوديَّته الزمانيَّة، وفي الأمور التكوينيَّة انتهاء الفيض وانقطاع سيلانه، مع الحفاظ على خصوصيَّة كلٍّ من المتغيَّر والمتغيِّر، سواء لجهة الزمان[7] أم لجهة عالم التكوين[8] والإيجاد[9].

البداء والنسخ في المنظومة المعرفيَّة عند ملّا صدرا:

يرى صدر المتألِّهين التفاوت بين البداء والنسخ بأنَّ الأول تغيَّر وتبدَّل في الحكم نفسه، بينما الثاني يعني انتهاء زمن الحكم وبداية زمنٍ حكمٍ آخر، من هنا كان البداء متصوّرًا في كلا عالمَي الثبوت والإثبات، بخلاف النسخ الذي لا يتصوّر فيه إلَّا مقام عالم الإثبات، لأنَّ الحكم الشرعيَّ محدود من البداية ومضيّق وجودًا وإنشاءً بالقيد الزمانيِّ غايته أنَّ الناس لا علم لها بذلك ولا اطّلاع.[10]

---

[1]- ملا صدرا، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، ج7، ص: 48.

[2]- لقوله تعالى: {عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا * لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالاَتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا}. سورة الجن، الآيات: 25-27.

[3]- هذا التغيير في النفوس الجزئيَّة بسبب تأثير الدعاء أو الصدقة أو صلة الرحم وغيره.

[4]- أشكل البعض أنّ لازم ما ذهب إليه صدر المتألهين هو أفضلية الملائكة على الأنبياء والأوصياء، وهذا لا ينسجم مع التعاليم الدينية ومفاد الرويات، وبغض االنظر عن ذلك، لا يمكن إنكار دور الملائكة وتوسطهم في تلقي الوحي كما لا يلازم ذلك كونهم الأفضل.

[5]- كما هو مفاد الروايات، وهي ليست خارجة عن العلم العنائيِّ والقضاء الإلهيّ. راجع: ملا صدرا، شرح أصول الكافي، ج4، ص: 191.

[6]- ملا صدرا، شرح أصول الكافي، ج4، ص: 190 – 201 – 207.

[7]- كما في الناسخ والمنسوخ.

[8]- كما في البداء والمبدو منه.

[9]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 56 – 57.

[10]- ملا صدرا، شرح أصول الكافي، ج4، ص 197.

علوم المبدأ LLMOLMABDAA
العدد السابع - 1445هـ - خريف 2023م

مجال البداء:

هناك تصوُّرات عدَّة لمجال البداء:

1. أن يكون البداء في الذات الإلهيَّة الصمديَّة، وهذا باطل إذ لا مجال لأيِّ تغيرٌّ أو تبدُّل في الذات الأحديَّة الحقَّة حتى لو كان وهميًّا لخلف فرض وجوب الذات، وتحقق الإمكان.[1]

2. أن يكون البداء في القضاء العلميِّ الإلهيِّ[2]، وهذا باطل أيضًا بتقريب أنَّ حيثيَّات العلم الإلهيِّ عبارة عن:

ـ انكشاف الأشياء للذات الإلهيَّة (العلم الإلهيّ).

ـ عليَّة العلم الإلهيّ للأشياء. (العناية الإلهيَّة).

والقضاء العلميُّ هو العلم الإلهيُّ من جهة فاعليَّة العلَّة وعليّتها للأشياء[3]، وهو عين الذات لا مكان للتبدُّل والتغيرُّ فيه.[4]

3. أن يكون البداء في القضاء العينيِّ الإلهيِّ[5]، وهو الوجود العينيُّ للممكنات والموجودات مجرَّدة في عالم الدهر[6]، وهو عالم العقول وهو اللَّوح المحفوظ وهو القضاء الأول المحفوظ من أيِّ تبدُّل أو تغيير[7]، فلا مجال للبداء في عالم القضاء العينيِّ الإلهيِّ، إذ عالم العقول منزَّه ومبرَّأ من أيٍ من ذلك.[8]

4. أن يكون البداء في عالم القدر الإلهيِّ، وهو العلم الإلهيُّ بالأشياء من جهة علَّة إيجادها بهيئة تفصيليَّة متكثِّرة تدريجيَّة[9]، وله إطلاقان:

- العلم الإلهيُّ من جهة العليَّة والفاعليَّة.

- النفس السماويُّ (كتاب المحو والإثبات)[10].

ولا مجال للبداء في العلم الإلهيِّ بالإطلاق الأول لأنَّه العلم الذاتيُّ الإلهيُّ، بخلافه في العلم

---

[1]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 56.

[2]- وهو العلم بالأشياء من حيث علّة إيجادها بهيئة جمعيّة ووحدانيَّة إجماليَّة. راجع الميرداماد محمد باقر، القبسات، ص: 416.

[3]- الميرداماد محمد باقر، القبسات، ص: 417.

[4]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 56.

[5]- اكتفى الفلاسفة والحكماء بتبيين القضاء العلميِّ في حين يرى الميرداماد أنَّ القضاء الإلهيَّ يشمل القضاء العيني أيضًا. راجع: الميرداماد محمد باقر، الأفق المبين، ص: 634.

[6]- مما يعني أنّ القضاء العيني هو الوجود العقليُّ للمجرَّدات.

[7]- الميرداماد محمد باقر، القبسات، ص: 423.

[8]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 56.

[9]- الميرداماد محمد باقر، القبسات، ص: 416.

[10]- المصدر نفسه، 423.

الإلهي بالإطلاق الثاني حيث يقع فيه البداء لأنَّه العلم الفعليُّ[1] الإلهيّ.[2]

5. أن يكون البداء في القدر العينيِّ الإلهيِّ، وهو الوجود الخارجيُّ للحوادث والممكنات في ظرف عالم المادَّة، إذ المادَّة ملازمة في التحقُّق لظرف الزمان[3]، وهو كتاب المحو والإثبات أيضًا[4]، يقع لكونه في عالم الزمان والسيلان[5]، باعتبار أنَّ العوالم:"سرمد" و"دهر" و"زمان".[6]

عوالم «السرمد» و«الدهر» و«الزمان»:

يختصُّ البداء عند الميرداماد بعالم الزمان ولا يجري في عالمي «السّرمد» (عالم الذات والأسماء الإلهيَّة وعالم القضاء الذاتيِّ الإلهيّ[7]،[8]،) و«الدهر» (عالم المجرَّدات العقليَّة) وهي ثابتة ومحفوظة منزَّهة عن الحركة والسيلان، فلا قوَّة فيها ولا استعداد، إذ هما محايثان للإمكان وملازمان له[9]، وقد مرَّ أنَّ عالم العقول هو اللَّوح المحفوظ وأم الكتاب، والقضاء الأول.

ويُقال للعقل الأول أو لعالم العقول اللَّوح المحفوظ وأم الكتاب والكتاب المبين لكون كلِّ ما فيه من الصور المنطبعة محفوظًا من التغيُّر والتبدُّل، فهو كتاب إلهيٌّ مشتمل على صور جميع الموجودات من غير تدريج وسيلان.[10]

فعالم الزمان هو العالم الذي يجري فيه البداء، وبالجملة فإنَّ الأمر في كتاب القدر على خلاف الأمر في أم الكتاب الذي هو القضاء الأول، إذ لا تغيُّر ولا تبدُّل ولا محو ولا إثبات فيه أساسًا، وهذا هو معنى جواز البداء في القدر لا في القضاء فليعلم.[11]

القول بأنَّ موجودات عالم المادَّة مسبوقة بالاستعداد أمر بديهي، وهو في المادة الأولى منبسط وذاتيٌّ، بمعنى أنَّ المادة الأولى يمكن أن تتلبَّس بصور مختلفة، وتجري في الزمان بصورة متعاكسة، إذ كلَّما انبسط الزمان ضاقت مكامن الاستعداد، وكلَّما انحسر الزمان ضاقت حقيقة التعيُّنات،

---

[1]- لا يجب أن يغيب عن البال أنَّ العلم الفعليَّ الإلهيَّ في الاصطلاح الفلسفيِّ يختلف عنه في الاصطلاح الكلاميِّ القرآنيِّ، حيث هو زمان تحقُّق المعلوم. المترجم.

[2]- وقد استخدم هذا المصطلح أيضًا من قبل صدر المتألِّهين والملاَّ هادي السبزواري.

[3]- الميرداماد محمد باقر، الأفق المبين، ص: 633.

[4]- الميرداماد محمد باقر، القبسات، ص: 423.

[5]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 56، والأفق المبين، ص: 653، والقبسات، ص: 423.

[6]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 56، والقبسات، ص: 423.

[7]- وهو العلم الذاتيُّ الإلهيُّ من جهة العليَّة والفاعليَّة كما تقدَّم.

[8]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 56، القبسات، ص: 423.

[9]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 65.

[10]- الميرداماد محمد باقر، القبسات، ص: 423.

[11]- المصدر نفسه.

علوم المبدأ والمعاد
العدد السابع - 1445هـ - خريف 2023م

فالمادَّة في ذاتها عرضة للتبدُّل والتغيُّر.

كما يمكن ملاحظة الموجودات الماديَّة من جهتَي الوجود والاستعداد، فمن جهة الوجود لا تقبل التغيُّر والتبدُّل لأنَّها قضايا بشرط المحمول، فالشيء في وجوده هو هو، كما يستحيل أن يكون الشيء نفسه وغيره في نفسه. من هنا، فإنَّ نظام عالم المادَّة ثابت غير قابل للتغيير لاستلزامه سلب الأشياء عن ذواتها. أمَّا من جهة الاستعداد فهي تقبل التغيُّر لأنَّها حينئذٍ محلُّ عروض الصور.[1]

حاصل الأمر هو خروج الذات الإلهيَّة والقضاء العلميِّ الإلهيِّ (العلم الذاتيّ الإلهيّ)، والقضاء العينيِّ (عالم الدهر) عن البداء ولاختصاصه وتعيّنه في القدر العينيِّ الإلهيِّ (عالم الزمان). فإسناد البداء إلى الله تعالى، حقيقة، في مقام الفعل[2]، وأما في مرتبة الذات فبالمجاز والإرسال.

مجال البداء في منظومة ملَّا صدرا المعرفيَّة

لا بداء في العلم العنائيِّ (القضاء)، في منظومة ملَّا صدرا، باعتباره عين الذات منزَّهًا عن النقص والتركيب والتبدُّل، ولا بداء كذلك في مرتبة العقل الأول (القلم) ومرتبة القضاء الإلهيِّ الفعليِّ (الموجودات المجرَّدة المصونة الثابتة)، وأم الكتاب (عالم القضاء الإلهيِّ الفعليّ).[3]

إسناد البداء إلى الله:

تُبحث في البداء مسألتان مهمَّتان:

الأولى: إمكان إسناد البداء إلى الله تعالى؛

والثانية: حقيقة هذا الإسناد، فهل هو على نحو الحقيقة أو المجاز والإرسال؟

جواب الميرداماد:

يبتني جواب الميرداماد على تحديد العلاقة وحقيقة الربط بين الحادث والقديم والمتغيِّر والثابت، فالبداء يعني التبدُّل والتغيُّر، وإسناد التغيُّر إلى الثابت يستلزم إمَّا ثبات المتغيِّر وإمَّا تغيُّر الثابت، أو تخلُّف المعلول عن علَّته التامَّة، وكلُّ هذه الفروض باطلة[4]، إذ كيف لموجود ضعيفٍ في وجوده غير قارٍ أن يستند إلى موجود ثابت حقٍ قار الوجود بالذات فيكون له دور الوساطة والربط

---

[1]- الطباطبائي محمد حسين، مجموعة رسائل العلاَّمة الطباطبائي، ص:92.

[2]- الذي هو أحد مراتب العلم الإلهيّ.

[3]- ملا صدرا، شرح أصول الكافي، ج3، ص: 211، وج4، ص: 189، و الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، ج6، ص: 291، والمبدأ والمعاد، ص: 223، وتفسير القرآن الكريم، ج2، ص: 293، وج4، ص: 141.

[4]- الميرداماد محمد باقر، القبسات، ص: 300، و نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص:58.

في استناد متغيّرات العالم بالحقِّ تعالى، كما أنَّه كيف يتصوَّر تخلُّف المعلول عن علَّته التامَّة؟

ويمكن توجيه ذلك بتقريب أنَّ الأمور التدريجيَّة تختصُّ بجهتين:

- جهة النسبة إلى عالم الدهر، وبهذا الاعتبار تكون متَّصلة وثابتة قارَّة، وبها تستند إلى الثابت الحقِّ والواجب بالذات.

- جهة النسبة إلى عالم الحركة والسيلان، وبهذا الاعتبار تكون تدريجيَّة غير قارَّة ومتبدِّلة، وبها تتوسَّط تصحيح استناد الحوادث الزمانيَّة بالواجب تعالى[1].

إنَّ العلم الإلهيَّ غير قابل للتبدُّل والتغيُّر، وإنَّما التغيُّر في المتعلَّق في عالم الزمان، فإسناد البداء إلى الذات الإلهيَّة في مرتبة الذات الإلهيَّة (بدا لله) غير وارد، لاختصاصه بمرتبة القدر العينيِّ[2]، وبما أنَّه، أي القدر العينيَّ، مرتبة من مراتب العلم الإلهيِّ فيكون إسناد البداء إلى الله إسنادًا حقيقيًّا.

جواب ملّا صدرا

يبتني جواب ملّا صدرا حقيقة أنَّ وجود كلِّ ممكن سواء بذاته أو بأفعاله الاختياريَّة هو عين الربط والتعلُّق بالواجب تعالى، فيكون إسنادهما إلى الإنسان إسنادًا حقيقيًّا تمامًا كما إسنادهما إلى الواجب، فكلا الانتسابين حقيقة بعيدان كلَّ البعد عن المجاز، فمن جهة إعمال الإرادة الاختياريَّة تكون الأفعال منتسبة إلى الإنسان، ومن جهة كونه عين الربط والتعلُّق تكون الأفعال منتسبة إلى الله لكونه الفاعل القريب، بفارق أنّه يمكن سلبها عن الإنسان بخلاف واجب الوجود الذي لا يمكن سلبها عنه بتاتًا فمكن الوجود وآثاره هي عين الفقر والتعلُّق بواجب الوجود، فهو في عين بعده كفاعل بعيد في عين قربه كفاعلٍ قريب[3].

من هنا، فإنَّ إسناد البداء إلى الله تعالى إسناد حقيقيٌّ رغم كون وقوعه في عالم النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة، لاستناد كلِّ آثار وأفعال موجودات عالم الوجود إلى الواجب جلَّ وعلا.

إنَّ النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة التي يقع فيها البداء ليست إلَّا عبادًا مكرَّمين لا يعصون الله ما أمرهم وهم بأمره يعملون، ونسبتها إلى الله تعالى نسبة بدن الإنسان وحواسّه إلى النفس الناطقة، فجميع أفعالها بالحقِّ وفي الحقِّ، وإرادتها مستهلكة في إرادة الحقِّ، وحكمها مستهلك في حكم الحقِّ، وفعلها مستهلك في فعل الحقِّ، وكتاب الله رغم اشتماله على المحو والإثبات إلَّا أنَّه شرح كلام الحقِّ ولوح قدر الحقِّ، فكلّ وجود في اللوح السماويِّ والصحف القدريَّة هو بعينه مكتوب الحضرة الأحديَّة.

---

[1]- الميرداماد محمد باقر، القبسات، ص: 302.

[2]- المصدر نفسه، ص: 423.

[3]- ملاّ صدرا، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، ج6، ص: 377.

كما أنَّ النفوس الجزئيَّة للأفلاك هي الملائكة الملكوتيَّة والروحانيَّة، ومرتبتها بعد مرتبة عالم الملائكة السابقين المقرَّبين، متوسِّطة بين عالم العقول الصرفة وعالم الأجسام[1].

وعليه، فإسناد البداء إلى الله إسناد حقيقيٌّ كإسناد التخيُّل والتعقُّل إلى النفس الناطقة[2].

لقد أكّد صدر المتألِّهين أنَّ هذا الوجه في إسناد البداء إلى الله تعالى هو الأصحُّ لارتباطه بالنفوس الجزئيَّة الفلكيَّة، بخلاف الأول لأنَّ جميع الأفعال الاختياريَّة لا اختصاص له بأفعال النفوس الجزئيَّة.[3]

مقارنة وتقييم (الميرداماد وملَّا صدرا):

يمكن مقارنة وتقييم ما قدَّمته كلتا مدرستَي الحكمة اليمانيَّة والحكمة المتعالية عبر محاور أربعة:

المحور الأول:

- حقيقة البداء:

يرى الميرداماد أنَّ ملاك البداء هو التبدُّل والتغيُّر في عالم الزمان (عالم المادَّة) على خلاف العادة والطبيعة[4].

في حين أنَّ الملاك عند ملاّ صدرا ليس مطلق المحو والإثبات في النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة، وإنَّما خصوص المحو والإثبات المُسَبّب عن أفعال العباد الاختياريَّة فيها[5].

وما ذكره يقارب أكثر ما صرَّحت به الروايات[6]، لأنَّ مطلق التغيرُّ والتبدُّل في عالم المادَّة لا يطلق عليه "بداء"، كما أنَّه، بهذا المعنى، يشمل معاجز الأنبياء(ع) وهو بعيد جدًّا.

- السعة والشمول:

شمل صدر المتألِّهين ببيانه حقيقة البداء عالمَي الثبوت والإثبات، فلم يكن قبله أيّ للبداء في

---

[1]- ملاّ صدرا، شرح أصول الكافي، ج4، ص: 188 – 191.

[2]- ملاّ صدرا، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، ج6، ص: 396.

[3]- فتكون دائرة البداء على الأول شاملة لجميع البداءات الواقعة في جميع أفعال العباد الاختياريَّة، في حين أنّ البداء الاصطلاحيَّ له دائرة خاصَّة وضيّقة.

[4]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 118.

[5]- ملاّ صدرا، شرح أصول الكافي، ج4، ص: 191.

[6]- الكليني محمد بن يعقوب، الكافي، ج1، ص: 197.

عالم الثبوت، حيث كان الاعتقاد السائد[1] أنَّ البداء هو النسخ، فالتغيرُّ في مقام الإثبات فقط دون الثبوت[2].

المحور الثاني:

- علاقة البداء بالنسخ:

- أورد صدر المتألّهين إشكالين على ما قدَّمه الميرداماد، إذ البداء يقع أحيانًا في النظام التشريعيِّ، كذبح إسماعيل(ع)، كما قد يقع النسخ في الأمر التكويني، قال تعالى ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[3].

- إنّ زمان الناسخ والمنسوخ في النسخ متعدد والوحدة فيهما وحدة نوعيَّة مبهمة قابلة للكثرة والتجدُّد والتكرار، بينما الوحدة في البداء وحدة شخصيَّة والمتغيّر والمتبدّل هو الأمر الشخصيّ نفسه، وهذا يعني أنَّ النسخ يحقِّق أمرين في في الواقع الخارجيِّ أمَّا في البداء فيحقِّق أمرًا واحدًا.

إنَّ حقيقة النسخ هي انتهاء الحكم التشريعيّ وانقطاع استمراره لا رفعه عن وعاء الواقع، فكذلك حقيقة البداء عند الفحص البالغ واللّحاظ الغائر إثبات استمرار الأمر التكوينيّ وانتهاء اتصال الإفاضة ونفاد تمادي الفيضان في المجعول الكونيّ[4].

إنَّ عبارة انتهاء اتصال الإفاضة ونفاد تمادي الفيضان في المجعول، إن كانت تعني المجعول بالفعل، فانتهاء اتصال فيضه ملازمٌ لإعدامه، فلا معلول ولا مجعول، وإن كانت تعني المجعول بالقوَّة، فإنَّ انتهاء اتصال الفيض ملازم لإعدام سلسلة العلل الموجبة لسيلان ما بالقوة إلى ما بالفعل.

---

[1]- الصدوق محمد بن علي، التوحيد، ص:335، والاعتقادات، ص: 140، الطوسي محمد بن الحسن، العدة في أصول الفقه، ج2، ص: 29، المرتضى علي بن الحسين، رسائل الشريف المرتضى، ج1، ص: 117، الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 56.

[2]- خالف ملاّ صدرا معظم الفلاسفة في القول بالتغيرُّ في النفوس الفلكيَّة لأنّ الصور المنتقشة في النفس الفلكيَّة ليست قابلة للزوال، فلا معنى للبداء حينئذ لانتفاء موضوعها. الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، ج6، ص: 398، التعليقة رقم 1.

وإن كان ذكر ابن سينا من أنّ العامل المؤثّر في الكائنات الأرضيَّة هو النفس المتولِّدة من العقول والنفوس السماويَّة. ملا صدرا، شرح أصول الكافي، ج4، ص: 195.

[3]- سورة الحج، الآية: 52.

[4]- الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وبيان جدوى الدعاء، ص: 56.

المحور الثالث:

- مجال البداء:

- إنَّ مجال وقوع البداء عند الميرداماد هو في القدر العينيِّ، أي عالم الزمان، وعند صدر المتألِّهين في لوح المحو والإثبات[1] في الوجودات الملكوتيَّة التي هي فوق عالم المادَّة.

ربما يكون القضاء، كما بيَّنه الفلاسفة، مخالفًا لظاهر الروايات، حيث بيّنت أنَّ القضاء الإلهيَّ على أنحاء ثلاثة:

- القضاء المخزون (العلم المخزون)، الذي لا يطَّلع على غيبه أحد، ومنه البداء.[2]

- القضاء الحتميّ.

- القضاء الموقوف أو المعلّق، وهو الذي يقع فيه البداء.[3]

لكن هذا لا يعدو كونه اختلافًا في الاصطلاح والتواضع، فلا تنافٍ في المقام.

المحور الرابع:

- إسناد البداء إلى الله تعالى نسبة حقيقيَّة لا على نحو المجاز ولا الإرسال، لأنَّ البداء يتعلَّق، عند الميرداماد، بمتعلّق العلم الإلهيّ في عالم الزمان، أي في القدر العينيّ، وهو أحد مراتب العلم الإلهيّ، فنسبة البداء إلى الله تعالى نسبة إلى أحد مراتبه العلميَّة.

وكذلك عند ملاّ صدرا حيث بيّن وجهين لإسناد البداء إلى الله تعالى، التوحيد الأفعالي، وامتثال النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة لأمر الله تعالى وكلاهما يثبتان نسبة البداء حقيقة إلى الله تعالى.

الخلاصة:

1. البداء مبيّن وكاشف عن العلاقة بين الحادث والقديم وربطه، وهو عند الميرداماد، انقطاع زمن الإفاضة في التكوينيَّات، وعند ملاّ صدرا، تأثير الأفعال الاختياريَّة للإنسان في النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة، وتحقُّق المحو والإثبات في الصور العلميَّة، وهو على قسمين: ثبوتيّ وإثباتيّ.
2. الفرق بين النسخ والبداء عند الميرداماد هو في مجال كلٍّ منهما والنسخ مختصٌّ بعالم

[1]- في ما دون عالم القضاء كما تقدَّم.
[2]- أي منشأ البداء.
[3]- الكليني محمد بن يعقوب، الكافي، ج1، ص: 198.

الإثبات، في حين يرى الملاَّ صدرا أنَّ البداء يجري في مقام الثبوت والإثبات بينما النسخ يجري فقط في مقام الإثبات.

3. مجال تحقق البداء عند الميرداماد هو عالم المادَّة (الزمان) وعند ملاّ صدرا في النفوس الجزئيَّة الفلكيَّة التي هي فوق عالم المادَّة.

4. إنّ ما قدَّمه ملاّ صدرا لبيان حقيقة البداء أشمل وأكمل مما قدَّمه الميرداماد، وقد استفاد في ذلك من مباني الحكمة اليمانيَّة ومباني العرفان النظريّ.

لائحة المصادر والمراجع:

1. **القرآن الكريم.**
2. **ابن الأثير مبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، مؤسَّسة إسماعيليان، قمّ المقدَّسة، 1367 هـ ش.**
3. **الراغب الأصفهاني حسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، دار القلم، دمشق، 1412 هـ ق.**
4. **السهروردي شهاب الدين، مجموعة مصنَّفات شيخ الإشراق، مؤسَّسة مطالعات وتحقيقات فرهنگی، طهران، 1374هـ ش.**
5. **الشهرستاني عبد الكريم، المِلل والنِّحل، تحقيق محمد بدران، انتشارات الشريف الرضي، قمّ المقدَّسة، 1364هـ ش.**
6. **ملاّ صدرا، المبدأ والمعاد، تحقيق جلال الدين الآشتياني، بوستان كتاب، قمّ المقدَّسة، 1387هـ ش.**
7. **ملاّ صدرا، تفسير القرآن الكريم، انتشارات بيدار، قمّ المقدَّسة، 1366هـ ش.**
8. **ملاّ صدرا، شرح أصول الكافي، مؤسَّسة مطالعات وتحقيقات فرهنگی، طهران، 1383هـ ش.**
9. **ملاّ صدرا، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليَّة الأربعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1981.**
10. **الصدوق محمد بن علي، الاعتقادات، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، قمّ المقدَّسة، 1398هـ ش.**
11. **الصدوق محمد بن علي، التوحيد، تعليق هاشم الحسيني الطهراني، جماعة المدرّسين، قمّ المقدَّسة، 1378هـ ش.**

12. الطباطبائي محمد حسين، مجموعة رسائل العلاَّمة الطباطبائي، مكتبة فدك، قمّ المقدَّسة، 1428هـ ق.

13. الطوسي محمد بن الحسن، العدَّة في أصول الفقه، مطبعة ستارة، قمّ المقدَّسة، 1417هـ ق.

14. الفراهيدي الخليل، ترتيب كتاب العين، انتشارات باقري، قمّ المقدَّسة، 1414هـ ق.

15. الفيض الكاشاني محسن، الوافي، تحقيق ضياء الدين علامة، مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، أصفهان، 1406هـ ق.

16. الكليني محمد بن يعقوب، الكافي، تحقيق محمد جعفر شمس الدين، دار التعارف، بيروت، 1419هـ ق.

17. المجلسي محمد باقر، مرآة العقول، دار الكتب الإسلاميَّة، طهران، 1408هـ ق.

18. المرتضى علي بن الحسين، رسائل الشريف المرتضى، دار القرآن الكريم، قمّ المقدَّسة، 1405هـ ق.

19. المفيد محمد بن النعمان، أوائل المقالات، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، قمّ المقدَّسة، 1413هـ ق.

20. الميرداماد محمد باقر، الأفق المبين، تحقيق حامد ناجي أصفهاني، مركز پژوهشى ميراث مكتوب، طهران، 1391هـ.ش.

21. الميرداماد محمد باقر، القبسات، نشر جامعة طهران، طهران، 1367 هـ ش.

22. الميرداماد محمد باقر، نبراس الضياء وتسواء السواء في شرح باب البداء وإثبات جدوى الدعاء، تحقيق حامد ناجي أصفهاني، دار الهجرة، قمّ المقدَّسة، 1374هـ ش.